الأمم المتحدة S/2009/461

مجلس الأمن

Distr.: General
15 September 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي في دورته الخاصة بشأن بحث وحل النزاعات في أفريقيا التي عقدت في طرابلس يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر المرفقين الأول والثاني).

ومن ثم، سيكون من دواعي تقديري أن تعملوا على تعميم نص الوثائق المذكورة أعلاه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليلى هانيترا **راتسيفاندريهامانانا**
السفيرة
المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة

220909 220909 09-51542 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

إعلان طرابلس بشأن القضاء على النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في طرابلس، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بمناسبة الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا، على النحو المتفق عليه في المقرر Assembly/AU/Dec.252 (XIII)، قمنا باستعراض وضع السلم والأمن في قارتنا والخطوات التي يجب أن نتخذها للإسراع بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات.

٢ - يعكس قرار عقد هذه الدورة الخاصة قلقنا المتزايد من استمرار النزاعات والأزمات في القارة على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة حتى الآن لتسويتها. كما أنه يشهد على تصميمنا المتجدد لإعطاء دفعة جديدة لتنفيذ المقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي وتشجيع السلام الدائم والأمن والاستقرار في القارة، إذ أنه بدون مثل هذه البيئة لن نحقق رؤيتنا حول تكامل أفريقيا وتنميتها السياسية والاقتصادية.

٣ - ينعقد اجتماعنا في وقت يتم فيه بذل جهود كبيرة لإنهاء النزاعات وتعزيز السلم والأمن في القارة. لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن أطلقنا الاتحاد الأفريقي في دوربان في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وقمنا بتدشين مجلس السلم والأمن في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٤. إننا نملك اليوم الإطار المؤسسي والمعياري الضروري للتصدي لآفة النزاعات، وقد أبدى الاتحاد الأفريقي دينامية متجددة في التعامل مع قضايا السلم والأمن في القارة.

٤ - نلاحظ أن عملية تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، تسير على الطريق الصحيح كما يتبين ذلك من الأداء الفعال لمجلس السلم والأمن؛ وإطلاق هيئة الحكماء؛ وإنشاء العناصر الرئيسية للقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر.

٥ - نلاحظ أيضا أنه، تمشيا مع روح ونص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، قمنا على مر السنين، باعتماد عدد من المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم والديمقراطية ونزع السلاح والإرهاب وحسن الجوار، كإطار موحد للقواعد والمبادئ من شأنه، إذا ما تم التقيد به، أن يقلل إلى حد كبير من مخاطر النزاعات والعنف في القارة ويعزز السلام حيثما تحقق.

٦ - وأخيرا، تمت تغطية خطوات كبيرة على درب تسوية النزاعات في أفريقيا، كما يتضح ذلك من خلال الإنجازات الملحوظة في بلدان معينة مثل بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والسودان (جنوب السودان)، فضلا عن التقدم المحرز في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في عدد من البلدان والمناطق الأخرى. بعثت هذه التطورات الأمل وعززت آفاق التنمية والتجديد التي يتعين الآن تعزيزها من خلال مواصلة الجهود لبناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

٧ - إذ نعتز بهذه الإنجازات، نبقى بالغي القلق من استمرار النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في أجزاء كبيرة من القارة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية مروعة وآثار اجتماعية واقتصادية. وفي الواقع، تقتل النزاعات المسلحة في أفريقيا الآلاف من الناس كل عام وتتسبب في كوارث إنسانية وتقضي على مصادر الرزق والثروة التي عمل الناس العاديون بجد لتوفيرها على مدى حياتهم، بينما تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهناك أيضا خسارة أكثر جسامة: تخيب الأمل في مستقبل أفضل.

٨ - وإضافة إلى ذلك، نلاحظ بقلق تجدد التغييرات غير الدستورية للحكومات، الأمر الذي يشكل انتكاسة خطيرة لعملية إرساء الديمقراطية فضلا عن الاتجاه الناشئ لأعمال العنف والنزاعات المرتبطة بالانتخابات؛ وتهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والقرصنة؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي يتسبب في تأجيج النزاعات؛ واستمرار النزاعات والخلافات الحدودية. ونجدد التزامنا، وفقا للمقرر الصادر في سرت في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بقطع مصدر تمويل الإرهاب وخاصة المصدر الذي يأتي من دفع الفدية في أوضاع الاختطاف. ومما يثير قدرا مماثلا من القلق هو تداعيات تغير المناخ وآثاره (انعدام الأمن الغذائي؛ شح الموارد المائية؛ الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية في السواحل والمدن؛ انخفاض المحاصيل الزراعية؛ الهجرة الناجمة عن أسباب بيئية) على مساعينا لتحقيق السلام والجهود المبذولة في هذا الصدد.

٩ - انطلاقا من هذه الخلفية، فإننا مصممون على معالجة آفة النزاعات والعنف في قارتنا بشكل نهائي، معترفين بأوجه قصورنا وأخطائنا وملتزمين بتوظيف مواردنا وخبرة سكاننا دون تضييع أي فرصة للمضي قدما في برنامج منع النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. إننا، القادة، لا يمكننا، بكل بساطة، أن نترك الجيل القادم من الأفريقيين يرث عبء هذه النزاعات.

١٠ - وفي هذا الصدد، فإننا نجدد الالتزام بتعجيل التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك القيام بمزيد من تدقيق الأحكام الحالية حيث يلزم لتسهيل تنفيذها. وفي

هذا الصدد، نتفق على زيادة مساهمتنا على الصعيدين المالي والفني دعما للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. نطلب من رئيس المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز قدرة المفوضية على مواجهة تحديات السلم والأمن والاستقرار في القارة على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال الإسراع بتعيين ما يكفي من موظفين إضافيين، أخذا بعين الاعتبار أن هناك حاجة إلى موارد إضافية.

١١ - نتعهد ببذل مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات بطريقة شاملة ومنهجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ المواثيق القائمة في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد ونزع السلاح ومراقبة الأسلحة وحظر انتشارها وحسن الجوار، الأمر الذي يتطلب من جميع الدول الأعضاء التي لم تقم حتى الآن بالتوقيع/التصديق على تلك المواثيق، القيام بذلك على وجه السرعة، كما يتطلب من المفوضية أن ترصد تنفيذها بفعالية. نطلب من المفوضية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتوعية الدول الأعضاء المعنية وتجري استعراضا دقيقا ومنهجيا لوضع تنفيذ هذه المواثيق وتقدم إلى المؤتمر مقترحات عملية بشأن كيفية تحسين الامتثال لها.

١٢ - وعلى وجه الخصوص، نؤكد مجددا رفضنا التام للتغييرات غير الدستورية للحكومات ونتعهد بتعزيز تدابير الوقاية من هذه الظاهرة والاستجابة لها. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتشجيع الحكم الرشيد والالتزام بسيادة القانون واحترام دساتيرها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء إصلاحات دستورية، واضعا في الحسبان أن الإحجام عن القيام بذلك قد يؤدي إلى حالات من التوتر يمكن أن تعجل اندلاع، أزمات سياسية. بالمثل، سنتخذ جميع الخطوات اللازمة بما في ذلك التنديد بأي بلد أفريقي يشجع أو يدعم أو يأوى مجموعات مسلحة هدفها زعزعة استقرار دولة أخرى، وفرض العقوبات على هذا البلد. ونتعهد بالتقيد بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي وعدم استخدام القوة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسيير علاقتنا الخارجية.

١٣ - نؤكد من جديد تصميمنا على أن نضمن، في جميع الأوقات، مبادرة أفريقيا، في الوقت المناسب، إلى اتخاذ الخطوات للتعامل مع آفة التراعات في قارتنا. ونجدد أيضا الالتزام بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والاستخدام المنهجي للوسائل السلمية لتسوية جميع التراعات؛ واللجوء إلى الوساطة وغيرها من المساعي الدبلوماسية الوقائية. إننا مصممون على توفير ما يكفي من القوات والمراقبين للانتشار السريع متى وحيثما دعت الضرورة لذلك.

١٤ - نعرب عن تصميمنا على ضمان توفير عدد كاف من القوات والمراقبين للنشر السريع عند الاقتضاء.

١٥ - حرصا منا على تغيير المشهد الجيوسياسي في أفريقيا لصالح جميع شعوبها من خلال تعزيز نجاح جهودنا من أجل التنمية والتكامل في القارة، سنتخذ سلسلة من التدابير الملموسة والفعالة للإسراع بتنفيذ الحلول المتفق عليها أصلا لتسوية عدد من النزاعات وتشجيع التوصل إلى حلول عادلة ومنصفة للأوضاع التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بعد بين الأطراف المعنية، فضلا عن إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع حتى تتمتع الشعوب المعنية بفوائد السلام.

١٦ - نكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لكافة جهود السلام الجارية في القارة ونحث جميع الأطراف المعنية على عدم ادخار أي جهد في سبيل إنهاء النزاعات التي هي أطراف فيها، وإعادة بعث الأمل في نفوس شعوبها وبناء السلام المستدام. وعملا بالأحكام ذات الصلة من القانون التأسيسي وقواعد إجراءات المؤتمر وكذلك البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، فإننا نلتزم، عندما ترفض أطراف نزاع بعناد الامتثال لالتزاماتها والتعاون من أجل تعزيز السلام، بفرض العقوبات عليها وضمان التقيد الدقيق بها في جميع أنحاء القارة، مع السعي إلى الحصول في الوقت نفسه على دعم شركائنا في المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن للأمم المتحدة.

١٧ - نلتزم، في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، بإبداء التضامن اللازم مع البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، لمساعدتها على تعزيز سلامها الذي تحقق بشق الأنفس وتجنب العودة إلى العنف.

١٨ - نؤكد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بتقديم التعاون والدعم الكاملين إلى مجلس السلم والأمن، أخذا في الاعتبار أن المجلس، إذ يؤدي واجباته بمقتضى البروتوكول، يعمل نيابة عن جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، نلتزم بزيادة مساهماتنا في صندوق السلام بصورة ملموسة، حتى يتسنى لأفريقيا أن تتبنى الجهود الجارية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة. وفي هذا الصدد، نطلب من المفوضية اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة لزيادة التحويلات الثابتة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام من ٦ إلى ١٢ في المائة ونشجع أيضا جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك، على تقديم التبرعات لصندوق السلام. ونطلب من المفوضية أن تقدم إلى المؤتمر، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تقريرا شاملا عن أفضل السبل لتعبئة المزيد من الموارد داخل القارة لدعم جهودنا من أجل السلام.

١٩ - بما أن صنع السلام والأمن وحفظهما يعتبران أيضا تحديا فكريا، فإننا نتعهد ببناء قدرات جامعاتنا ومعاهدنا للأبحاث لدراسة طبيعة النزاعات الأفريقية والتحقيق في جوانب

نجاح وفشل جهود تسوية النزاعات، وتسهيل التوصل إلى حلول أفريقية حقا تكون مستلهمة من تجربتنا المتميزة والفريدة.

٢٠ - تحقيقا لهدفنا المتمثل في بناء قارة أفريقية تعيش في سلام ليس فقط مع نفسها ولكن أيضا مع بقية دول العالم، فإننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز علاقاتنا مع شركائنا الرئيسيين. ونقدر الدعم المقدم من شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الأمريكتين وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وندعوهم إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة معنا في تحقيق أهدافنا، على أساس أن السلم والأمن جزءان لا يتجزءان.

٢١ - في الوقت نفسه، نؤكد من جديد تصميمنا على ضمان قيام هذه الشراكات بشكل كامل بقيادة أفريقية، لأنه بدون هذه القيادة لن تحظى بالقبول ولن تشهد الاستدامة، إذ أن فهمنا للمشاكل أفضل بكثير من فهم أولئك الذين يأتون من أماكن بعيدة ولأننا نعرف الحلول المناسبة وسبل التوصل إليها ولأن هذه المشاكل هي، في الأساس، مشاكلنا وسنعيش مع تداعياتها.

٢٢ - ندعو المجتمع المدني الأفريقي إلى مواصلة أداء دوره في تشجيع السلم والأمن والاستقرار باعتباره شريكا للحكومات، ونسعى لضمان احترام الاتحاد الأفريقي، على النحو المطلوب في قانونه التأسيسي، مبدأ مشاركة شعوب أفريقيا في أنشطة الاتحاد.

٢٣ - نعلن عام ٢٠١٠ عام السلم والأمن في القارة. وفي هذا الصدد، نطلب من رئيس المفوضية إعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها من أجل تشجيع السلم والأمن والاستقرار في القارة، وتقديمه إلى الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد.

٢٤ - نعتمد رسميا إعلان طرابلس ونتعهد بتنفيذه بالكامل وذلك لإعطاء دفعة جديدة لعملنا المشترك من أجل السلم والأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء أفريقيا وبقية العالم.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

خطة عمل

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في طرابلس، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بمناسبة الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا على النحو المتفق عليه في المقرر Assembly/AU/Dec.252 (XIII)، قمنا باستعراض وضع السلم والأمن في قارتنا واتفقنا على التدابير التالية للتعجيل بتسوية أوضاع الأزمات والنزاعات وكذلك تعزيز السلام حيث تم إحلاله.

٢ - إن هذه التدابير التي اتخذت وفقا لمقررات سابقة للاتحاد الأفريقي والتي نعيد تأكيدها، يجب تنفيذها في الأمد القصير وهي كما يلي:

٣ - **بشأن الصومال:**

'١' نشر الكتائب الثلاث المتبقية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ وبالتالي تمكينها من بلوغ قوامها المأذون به؛

'٢' طلب قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بالمساهمة بالقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، بتقديمها بأسرع وقت ممكن. وطلب قيام جميع الدول الأعضاء بتقديم الدعم اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، بما في ذلك الموارد المالية والقوات والمعدات واللوجستيات والتدريب؛

'٣' تعزيز الجهود الرامية إلى الإسراع بوضع خطة تدريبية متكاملة ومحكمة التنسيق لقوات الأمن والشرطة الصومالية. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من المفوضية اتخاذ الخطوات المطلوبة، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والدول الأعضاء والشركاء، لتعزيز فعالية التدريب وتسهيل الإدماج الفعلي للأفراد المدربين في قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية؛

'٤' الاعتراف بمساهمة وتضحيات البلدان المجاورة وطلب مواصلتها المشاورات مع المفوضية ودعمها للبعثة بشتى الطرق الممكنة؛

'٥' طلب قيام مجلس السلم والأمن بمراجعة تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخاصة فيما يتعلق بالقوام المأذون به والدعم اللوجستي، بهدف تمكينها من تقديم المزيد من المساعدة للحكومة الانتقالية وتسهيل توسيع سلطتها، بما في ذلك خارج العاصمة وعلى مجالها الجوي ومياهها الإقليمية والمواقع الاستراتيجية التي من المرجح أن تؤدي السيطرة عليها إلى التعجيل بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في الصومال؛

'٦' تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية على تكثيف جهودها الرامية إلى تشجيع المصالحة وإطلاق عملية سياسية تشمل الجميع. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من جميع الأطراف الصومالية التي لم تنضم إلى عملية السلام بعد، القيام بذلك فورا ودون أي شروط مسبقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين إجراء مفاوضات تركز على تحقيق نتائج بين الحكومة الاتحادية الانتقالية ومجموعات المعارضة المسلحة المستعدة لنبذ العنف والسعي إلى إيجاد حلول سلمية لشكاواهم؛

'٧' فرض عقوبات مستهدفة وإلزامية ضد قادة وأعضاء المجموعات المسلحة الصومالية المتورطة في أنشطة زعزعة استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من الأطراف المشاركة في أعمال إجرامية تؤجج النزاع وتقوض جهود السلم والمصالحة. وسيحمل الأفراد المعنيون المسؤولية عما يقومون به من أعمال تخريبية. وفي هذا الصدد، التعاون الوثيق مع فريق الرصد التابع للأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال للعقوبات؛

'٨' تعزيز الجانبين السياسي والإنساني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك تعزيز عمليتها السياسية على الأرض في مقديشو، بهدف تسهيل العمل مع جميع أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الإدارات والبنى التحتية المحلية وتنفيذ برامج للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج قائمة على المجتمع؛

'٩' قيام جميع البلدان والمؤسسات التي أعلنت تعهداتها خلال مؤتمر بروكسل لإعلان التعهدات، بالعمل من أجل ضمان السداد المبكر لما تعهدت به وذلك تفاديا لأي تأخير في تنفيذ الأنشطة الحيوية، بما في ذلك مهمة تدريب قوات الأمن الصومالية؛

'١٠' إقامة التعاون والتنسيق الوثيق بين الاتحاد الأفريقي وشركائه، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل التنفيذ السريع للعقوبات المفروضة ضد المعرقلين وفرض منطقة لحظر الطيران والحصار البحري لمنع تدفق الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم المادي للمتمردين في الصومال وكذلك حماية الساحل الصومالي ومكافحة القرصنة والدفن غير المشروع للنفايات والاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، وفقا للمقررات ذات الصلة الصادرة عن كل من الاتحاد الأفريقي والإيجاد؛

'١١' عقد مؤتمر دولي لمناقشة اعتماد اتفاقية دولية حول ظاهرة القرصنة البحرية وأسبابها الجذرية فضلا عن تشجيع التعاون الدولي الفعال الذي من شأنه، وفقا لاتفاقية قانون البحار، أن يضمن حرية الملاحة البحرية ويصون حق الدول في السيطرة على منطقتها الاقتصادية الخاصة ومياهها الإقليمية فضلا عن حق السكان المحليين في الاستفادة من هذه الموارد؛

'١٢' تعبئة الموارد لتعزيز قدرة مؤسسات دولة الصومال باستخدام الآليات الحالية.

٤ - بشأن دارفور (السودان):

'١' ضمان إحراز التقدم السريع في المساعي الرامية إلى إحلال السلم والأمن والعدالة والمصالحة في دارفور وذلك بهدف دفع العملية نحو إحراز مزيد من التقدم بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ مع البناء على التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في دارفور. وفي هذا الصدد، تدعو الدورة الخاصة كافة الأطراف السودانية إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والشروع في الحوار بدون شروط مسبقة، علما بأن العقوبات المستهدفة يمكن فرضها على الأطراف التي ترفض المشاركة في المفاوضات أو قبول نتائجها؛

'٢' التزام الأطراف السودانية بوقف فوري لإطلاق النار وذلك لتهيئة الظروف المواتية للإتمام الناجح للعملية السياسية وبدعم الجهود الجارية الرامية إلى توحيد المجموعات المسلحة بهدف تسهيل المفاوضات، تمشيا مع برنامج عمل الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

'٣' طلب تقديم الأطراف السودانية والمجتمع الدولي التعاون الكامل لتنفيذ تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بشأن دارفور، الذي يتوقع أن توفر توصياته خارطة طريق واضحة بشأن أفضل السبل لتحقيق السلم والعدالة

والمصالحة ورأب الصدع في دارفور، وبالتالي الإسهام في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في السلم والاستقرار الدائمين في السودان بأكمله؛

'٤' التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بالمساهمة بقوات وأفراد شرطة في العملية الهجينة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بضمان نشرها في الوقت المناسب لتسهيل تحقيق الهدف المتمثل في النشر الكامل للبعثة بحلول نهاية هذا العام، ودعوة الشركاء الدوليين إلى توفير المعدات الضرورية للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وما يكفي من عناصر تمكين القوة للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛

'٥' مطالبة الحكومة السودانية بمواصلة اتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في دارفور وإحالة مرتكبيها للعدالة؛

'٦' إعادة تأكيد مقرر سابق للاتحاد الأفريقي بشأن عدم تعاون دولها الأعضاء مع اعتقال وتسليم الرئيس عمر حسن البشير إثر صدور أمر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية؛

'٧' حث المجتمع الدولي على التحول عن المساعدات الإنسانية الطارئة إلى دعم التنمية وذلك لتسهيل عودة وإعادة توطين اللاجئين والنازحين داخليا؛

'٨' إنشاء آلية مرنة وفعالة لمراقبة تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه وتعزيز دور أفريقيا في القيادة الاستراتيجية لعملية السلام في دارفور وذلك على ضوء توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور وغيره من العوامل ذات الصلة.

٥ - **حول اتفاق السلام الشامل:**

'١' التزام أطراف اتفاق السلام الشامل بتسوية المسائل العالقة في عملية التنفيذ، خاصة تلك المتعلقة بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وسن التشريعات المتبقية للانتخابات وإعادة الانتشار الكامل للقوات ونزع سلاح الميليشيات وتشغيل الوحدات المتكاملة المشتركة والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق حول نتائج التعداد السكاني؛

'٢' طلب قيام المفوضية بإيفاد فريق تقييم إلى السودان قبل الانتخابات وبدون أدنى تأخير للاجتماع مع المسؤولين السودانيين وأصحاب المصلحة الآخرين

المعنيين بالتحضير للانتخابات في السودان، وذلك بهدف تقييم مدى جاهزية العملية الانتخابية السودانية واستعراض وضع تنفيذ السلام الشامل؛

'٣' إنعاش أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية المعنية بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في السودان وقيام الدول الأعضاء بتقديم مزيد من الدعم لعملية بناء السلام في السودان. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من المفوضية عقد مؤتمر لدعم إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في السودان خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

٦ - **بشأن العلاقات بين تشاد والسودان:**

'١' تعهد البلدين بالامتثال الكامل لمختلف الاتفاقات الموقعة من قبلهما بهدف تطبيع العلاقات بينهما، وخاصة بالإحجام عن توفير أي نوع من الدعم لمجموعات المعارضة المسلحة المتناحرة أو إيوائها؛

'٢' تنشيط الجهود الرامية إلى نشر قوة سلام وأمن على طول الحدود بين السودان وتشاد لمراقبة الوضع على الأرض. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من الرئيسين المشاركين (جمهورية الكونغو وليبيا) لمجموعة الاتصال التي أنشئت بموجب اتفاق دكار في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، استئناف عملها على الفور؛

'٣' مناشدة رئيس الاتحاد الأفريقي مواصلة جهوده في دعم تنفيذ اتفاقية سرت؛

'٤' طلب مشاركة المجموعات المسلحة المعنية في العمليات السياسية الرامية إلى إيجاد حلول لأي شكاوى لديها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة احترام النظام الدستوري والشرعية. وفي حالة رفضها الشروع في مثل هذه العمليات، يجب فرض عقوبات مستهدفة عليها؛

٧ - **فيما يتعلق بالوضع في القرن الأفريقي:**

طلب قيام المفوضية، وفقا للفقرات ذات الصلة من المقرر Assembly/AU/Dec.252 (XIII)، والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والإيجاد، ودعما لمنظمة الإيجاد وبالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وسائر الأطراف المعنية، بمواصلة جهودها في بناء السلام والمصالحة بغية تحقيق السلم والأمن والتعاون والتنمية في القرن الأفريقي. وسيتم بذل هذه الجهود دون المساس بحقوق وواجبات بلدان المنطقة فيما يتعلق بخلافاتها الثنائية وأعمالها التي تندرج تحت اختصاص مجلس الأمن

للأمم المتحدة أو أي إجراءات أخرى قد يقرر مجلس الأمن اتخاذها استجابة لمقررات كل من الاتحاد الأفريقي والإيجاد.

٨ - **بشأن منطقة البحيرات الكبرى:**

'١' تعبئة قدر أكبر من الدعم من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية؛

'٢' تشجيع ودعم جهود مواءمة أنشطة تعزيز الأمن داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية: الإيجاد، سادك، جماعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا وكذلك المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛

'٣' تقديم مزيد من الدعم للجهود الرامية إلى تشجيع التكامل، لا سيما في إطار المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، فضلا عن المشاريع ذات الصلة التي قامت بها منظمات إقليمية أخرى؛

'٤' تعبئة الدول الأعضاء لتقديم دعم أكبر لجهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وتكليف المفوضية بتنظيم مؤتمر لجمع التعهدات من شأنه أن يمكن البلدان الأفريقية من التعبير عن تضامنها مع هذين البلدين، وفقا لسياسة الاتحاد الأفريقي حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وسيهدف هذا المؤتمر إلى تعبئة الدعم السياسي والمالي والفني لأنشطة إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، بما في ذلك مجالات الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية؛

'٥' دعم العملية الانتخابية في بوروندي، بما في ذلك نشر بعثة للاتحاد الأفريقي لمراقبة جميع مراحل هذه العملية؛

'٦' اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مسألة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات الأجنبية التي تتسبب أنشطتها في تهيئة الظروف لممارسات سلبية، بما في ذلك مقايضة المواد الأولية بالأسلحة، مما يؤجج النزاع ويقوض تحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى البعيد. وقد يشمل ذلك وضع نظام مماثل لعملية كمبيرلي لإصدار

الشهادات للموارد المعدنية وعقد اجتماع يجمع بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

'٧' دعوة المفوضية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لدعم جهود بلدان المنطقة الرامية إلى التسوية النهائية لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك تنفيذ تدابير عسكرية وقضائية وسياسية وغيرها من التدابير المناسبة للحد من الدعاية أو أي نشاط يمكن أن تقوم به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بلدان أخرى؛

'٨' تنفيذ خطوات ملموسة لتوفير حماية أفضل للسكان المستضعفين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة النساء والأطفال، ضد أعمال العنف المرتكبة من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المجموعات المسلحة؛

'٩' بذل جهود متجددة، بما في ذلك الجهود العسكرية، لتحييد حركة جيش الرب للمقاومة ووضع حد لأعمالها الوحشية وأنشطتها لزعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى؛

'١٠' اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الموقع في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجموعات المسلحة الكونغولية بمساعدة آلية الوساطة الخاصة المنشأة في ٢٠٠٨ تحت قيادة الرئيسين السابقين أولوسيجون أوباسانجو وبنجمين مكابا.

٩ - **حول غينيا - بيساو:**

'١' ضمان النشر المبكر وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من شركاء الاتحاد الأفريقي، للبعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والإيكواس لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو وذلك لتعزيز السلم والاستقرار فيها وتقديم الدعم اللازم للحكومة الجديدة في محاولاتها لإصلاح القطاع الأمني والمساعدة على مكافحة الاتجار بالمخدرات وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع وطلب اتخاذ مجلس السلم والأمن والمفوضية ما يلزم من تدابير المتابعة؛

'٢' الطلب إلى المفوضية استكمال مشاوراتها مع سلطات غينيا - بيساو والإيكواس حول تهيئة الظروف المواتية لإجراء تحقيق ذي مصداقية في

الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في البلاد في عام ٢٠٠٩ وخاصة اغتيال الرئيس جواو بيرنادو فييرا، والتعجيل بعملية إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق تضم غينيا - بيساو والاتحاد الأفريقي والإيكواس وتجمع دول الساحل والصحراء؛

'٣' الطلب إلى المفوضية والإيكواس عقد مؤتمر إقليمي حول إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وتحقيق الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني والاتجار بالمخدرات قبل نهاية عام ٢٠٠٩ وذلك بهدف صوغ استراتيجية شاملة ومحكمة التنسيق للتعامل مع هذه المسألة، أخذا في الاعتبار مقررات الاتحاد الأفريقي والإيكواس ذات الصلة.

١٠ - **بشأن جمهورية غينيا:**

'١' مطالبة سلطات الأمر الواقع بالامتثال الكامل لالتزاماتها وضمان إجراء الانتخابات في المهلة الزمنية الجديدة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا، أي تشرين الثاني/يناير ٢٠١٠ بالنسبة للانتخابات الرئاسية وآذار/مارس ٢٠١٠ للانتخابات التشريعية؛

'٢' مطالبة السلطات باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأمن ووضع حقوق الإنسان في البلاد، فضلا عن التصدي الفعال لمسألة الاتجار بالمخدرات.

١١ - **بشأن مدغشقر:**

مطالبة الأطراف الملغاشية بمضاعفة جهودها من أجل حل القضايا العالقة وإعادة الشرعية من خلال انتخابات ذات مصداقية وشفافة وعادلة وتمكين بلادها من تجاوز الأزمة الحالية، على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أعقاب الاجتماع الذي عقد في مابوتو، موزامبيق، من ٥ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبتسهيل من فريق الوساطة الدولي المشترك برئاسة الرئيس السابق جواكيم شيسانو الوسيط المعين من قبل سادك؛

١٢ - **بشأن كوت ديفوار:**

'١' طلب مواصلة الأطراف الإيفوارية إبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل توفير مناخ موات لإجراء الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك التغلب على الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاق واغادوغو؛

'٢' تشجيع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، على تعبئة الموارد المالية اللازمة، لا سيما لتسريح وإعادة تأهيل المقاتلين القدامى والميليشيات.

١٣ - **بشأن ليبريا:**

تكرار تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي للجهود الجارية لبناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في هذين البلدين ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى بذل مزيد من الجهود تحقيقا لهذه الغاية.

١٤ - **بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى:**

دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المتواصل والمتزايد لجهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الاعتراف بمساهمة بلدان المنطقة في هذا الخصوص. وتدعو الدورة الخاصة أيضا الشركاء إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنوها فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - **بشأن جزر القمر:**

إعادة تأكيد وحدة جزر القمر وسلامة أراضيها طبقا لمقررات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول جزر مايوت القمرية. وتدعو الدورة الخاصة إلى تنشيط لجنة السبعة للاتحاد الأفريقي حول مايوت، التي يتعين أن تجتمع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبوجه خاص، يتعين على الدورة الخاصة إعادة التأكيد على أن كرامة أفريقيا لا يمكن أن تؤثر عليها قانونيا استفتاءات تقوم بإجرائها قوى أجنبية في الأراضي الأفريقية.

١٦ - **بشأن الصحراء الغربية:**

دعم جهود الأمم المتحدة الجارية لتجاوز المأزق الحالي وكذلك دعم القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة التي تنادي بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين بدون شروط مسبقة وبنوايا حسنة بغية إيجاد حل سياسي عادل دائم ومقبول بينهما يكون من شأنه ضمان حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق الترتيبات المتسقة مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو الدورة الخاصة إلى تكثيف الجهود من أجل إجراء استفتاء لتمكين شعب الإقليم من الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج في المملكة المغربية.